

المحكمة الاتحادية تستبعد زيباري نهائياً عن الترشح للرئاسة العراقية





بغداد: «الخليج»، وكالات

أصدرت المحكمة الاتحادية في العراق، أعلى سلطة قضائية في البلاد، أمس الأحد، قراراً باستبعاد هوشيار زيباري نهائياً عن الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية بعد تعرّضه لاتهامات بالفساد، كما قررت المحكمة ذاتها استمرار الرئيس العراقي برهم صالح بمهامه لحين اختيار رئيس جديد للجمهورية.

وذكرت وكالة الأنباء العراقية أن «المحكمة الاتحادية العليا قررت الحكم بعدم ترشيح هوشيار زيباري لمنصب رئاسة الجمهورية». وكانت المحكمة الاتحادية قررت، الأسبوع الماضي، تعليق ترشيح زيباري «مؤقتاً»، عشية جلسة للبرلمان مخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، في اقتراح كان الوزير الكردي السابق من أبرز المرشحين فيه. وجاء هذا القرار بعد تقديم نواب دعوى للمحكمة يطالبون بإلغاء ترشيح زيباري. ورأى المتقدمون بالدعوى أن زيباري، أحد أبرز الوجوه السياسية الكردية في العراق خلال حقبة ما بعد سقوط نظام صدام حسين عام 2003، لا يلبي الشروط الدستورية لتولي منصب رئيس الجمهورية، ومنها أن يكون «حسن السمعة والاستقامة»، بحسب نسخة عن نصّ الدعوى وقرار المحكمة اللذين نشرتهما وكالة الأنباء العراقية الرسمية. وقدم هؤلاء أسباباً مساندة، بينها قرار البرلمان سحب الثقة من زيباري عام 2016 عندما كان وزيراً للمالية، على خلفية «اتهامات تتعلق بفساد مالي وإداري». كما تطرقت الدعوى إلى قضيتين أخريين على الأقل، يرتبط بهما الوزير السابق البالغ من العمر 68 عاماً، لا سيما خلال فترة توليه وزارة الخارجية. وكان زيباري مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتزعمه مسعود بارزاني، بدعم من مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري الذي فاز بأكثر عدد مقاعد في البرلمان. ووصف زيباري، قرار استبعاده من السباق الرئاسي في العراق ب«القرار السياسي». وقال خلال مؤتمر صحفي عقده في بغداد، إن «قرار المحكمة الاتحادية العليا الذي استبعدني من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، كان قراراً سياسياً ومتعسفاً

من جهة أخرى، أجابت المحكمة الاتحادية على طلب الرئيس برهم صالح بشأن مهامه في ظل عدم انتخاب رئيس عراقي

جديد. وقالت المحكمة في قرار لها «تجد المحكمة الاتحادية العليا أن رئيس الجمهورية يستمر بممارسة مهامه لحين «انتخاب رئيس جديد لجمهورية العراق رغم انتهاء ولايته بانتهاء دورة مجلس النواب

في غضون ذلك، بحث رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، مع السفير الأمريكي ماثيو تولر، تطورات الأوضاع السياسية في العراق والمنطقة، فضلاً عن عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك. كما بحث النائب الأول لرئيس مجلس النواب حاكم الزاملي والسفير الروسي ايلبروس كوتراشيف، توسيع التعاون في المجالات الأمنية، والاقتصادية، والسياسية

وكذلك، بحث مستشار الأمن القومي العراقي، قاسم الأعرجي، مع السفير البريطاني لدى بغداد، مارك برايسون ريتشاردسون، آخر مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية، على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأكد أهمية العمل على تجفيف منابع الإرهاب البشرية والمالية والإعلامية

إلى ذلك، ذكرت خلية الإعلام الأمني في بيان، أن «وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية في وزارة الداخلية تمكنت وخلال المسح الميداني المستمر من إحباط محاولة استهداف أرتال الدعم اللوجستي بعبوتين ناسفتين مزروعتين على «الطريق السريع في محافظة المثنى جنوبي العراق، حيث فككت الأولى، وفجرت الثانية